مقترحاتها ، والذي اعتبرته واشنطن انه بمثابة « نعم ولا » في آن واحد(٨٤)، وفي جو ازمة الثقة بين اسرائيل والولايات المتحدة ، والتي اشتهرت باسم « قضية الوثيقة » وفي الوقت الذي كان يتأهب فيه الدكتور يارينغ للقيام بمهمته ، اخذت وسائل الاعلام الاسرائيلية تتحدث حول خرق المصريين لوقف اطلاق النار وادعت ان المصريين خرقوا اتفاقية وقف اطلاق النار بعد دخولها حيز التنفيذ مباشرة، «حيث قاموا بتقديم عدد من بطاريات صواريخ ارض جو على اختلاف انواعها باتجاه القنال ، على بعد يتراوح بين ٢٠ — ٣٠ كم من خط الماء . وقد نصبت هذه الصواريخ في منطقة تقع بين طريق السويس/القاهرة في الجنوب، وطريق الاسماعيلية/ الدلتا في الشمال »(٨٥).

وعلى اثر ذلك خلقت قضية اخرى ، وهي « قضية الصواريخ » التي جاءت بعد اسبوع تقريبا من ظهور « قضية الوثيقة » غير ان «قضيةالصواريخ» حظيت بنصيب كبير من الترويج ، والدعاية ، من جانب اسرائيل .

طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية ، العمل على « اعادة بطاريات الصواريخ المصرية التي نقلت الى منطقة التجميد العسكري بعد سريان وقف اطلاق النار الى اماكنها السابقة » كما واكد وزير الدفاع موشيه ديان « مسؤولية الولايات المتحدة لحرمة وقف اطلاق النار »(٨٦).

ثم اخذت اسرائيل تتحدث عن تقديم مجموعة ثانية من بطاريات الصواريخ الى منطقة القنال في الفترة الواقعة بين ١٥ — ٢٧ من شهر آب تمهيدا لاغلاق الطريق امام السفير يارينغ .

وفي نفس الوقت الذي ظهرت فيه قضية الصواريخ، برزت في الافق قضية اخرى ، قضية مكان ومستوى المحادثات التي ستجري تحترعاية الدكتور يارينغ، حيث رأت اسرائيل انه من الافضل اجراء المباحثات في مكان بعيد عن اروقة الامم المتحدة ودعت الى اجراء هذه المباحثات في جزيرة قبرص ، بينما دعا الجانب العربي الرسمي لاجرائها في نيويورك . وبالنسبة لمستوى المباحثات ، فقد دعت اسرائيل لان تكون بمستوى وزراء الخارجية ، بينما الجانب العربي الرسمي دعا لان تكون بمستوى المندوبين في هيئة الامم المتحدة .

وفي هذا الجو اخذت الحكومة الاسرائيلية تضغط على الولايات المتحدة « بما انها مسؤولة عن حرمة وقف اطلاق النار » للعمل على اعادة الصواريخ المصرية الى اماكنها السابقة . وحذر سفير اسرائيل لدى واشنطن يتسحاق رابين من « ان مباحثات الدكتور يارينغ ستتعرض للانهيار بسبب غياب رد فعل اميركي على تحريك الصواريخ »(٨٧) كما ان وزير الدفاع موشيه ديان هدد بتقديم استقالته من الحكومة ، اذا ما اعلنت اسرائيل انها لا ترى نفسها مرتبطة بوقف اطلاق النار بعد ان انتهك المصريون وقف اطلاق النار »(٨٨). وهذه هي المرة الثانية التي يهدد بها ديان ، بتقديم استقالته من الحكومة خلال شهرين ! واعلن بعض وزراء الحزب الوطني المتدين انهم سيقفون الى جانب وزير الدفاع موشيه ديان ، وانهم سيعملون من اجل انسحاب الحزب الوطني المتدين (المفدال) من الحكومة «اذا ما استنتج ديان استنتاجات شخصية من الوضع الذي طرأ » (٨٩).

عند ذلك رأت حكومة اسرائيل ان الوضع يتطلب اتخاذ خطوة حاسمة ، ولذلك قررت في جلستها الاسبوعية ، « عدم الاشتراك في المباحثات مع الدكتور يارينغ ، طالما ان اتفاقية وقف اطلاق النار لم تتحقق باكملها ، بما في ذلك تجميد الوضع العسكري »(٩٠).

وقد اشترطت الحكومة الاسرائيلية، عودتها لمباحثات الدكتور يارينغ باعادة الوضع في جبهة القنال الى ما كان عليه ، وبذلك انهارت محادثات الدكتور يارينغ بعد شهر تقريبا من قبول اسرائيل للمبادرة

نكون واهمين اذا اعتقدنا ان «قضية الصواريخ كانت العامل الاساسي في انهيار محادثات يارينغ ذلك لان العامل لانهيار هذه المباحثات ، يتمثل في البون الشاسع بين موقف اسرائيل الرسمي من قضية المناطق المحتلة ، وبين المقترحات الاميركية التي تدعو الى « الانسحاب الاسرائيلي » من هذه المناطق . اما قضية الصواريخ فانها تعتبر من العوامل الثانوية لانهيار المباحثات . فبعد موافقة اسرائيل على المبادرة الاميركية بأيام معدودة اتضح ان وزير الدفاع ورئيسة الوزراء ، بالاضافة الى عدد من الوزراء ، « يرون انه لا يمكن التنازل عن شرم الشيخ وغزه والقدس وضواحيها وهضبة الجولان »(٩١) وهذا يتعارض مع مشروع روجرز ومع مهمة الدكتور يارينغ . كما ان رئيسة الوزراء صرحت في الكنيست بعد اسبوع تقريبا من قبول اسرائيل للمبادرة الاميركية ، وفي الوقت الذ